

صيف التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر - بنك البركة نموذجا -
Islamic financing as a mechanism for activating sustainable development in
Algeria -Al Baraka Bank Model-
د. سعيد خديجة¹

¹ جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، saidikhadidja13@gmail.com

تاريخ النشر: 2017/12/ 15

تاريخ القبول: 2017/11/ 06

تاريخ الاستلام: 2017 /10/ 25

ملخص:

تتناول الدراسة المقدمة في هذه المقالة البحثية دور صيف التمويل الإسلامي في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال تسليط الضوء على بنك البركة الجزائري ومختلف الصيغ التي يعتمد عليها في تحقيق الاستدامة بالجزائر. وقد أظهرت النتائج أن البنوك الإسلامية وصيغها التمويلية لها دور كبير وفعال في تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها، وأن بنك البركة الجزائري يحاول تجسيد ذلك على أرض الواقع، من خلال مشاركته في برنامج البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للفترة 2016-2020.

كلمات مفتاحية: البنوك الإسلامية، التنمية المستدامة، صيف التمويل الإسلامي، الجزائر، بنك البركة.

تصنيف JEL : G21 ، G29 ، Q01.

Abstract:

The study presented in this paper the role of Islamic financing formulas in activating sustainable development in Algeria by highlighting Al Baraka Bank of Algeria and the various formulas it adopts in achieving sustainability in Algeria. The results showed that Islamic banks and their financing forms have a great role in achieving sustainable development in all its dimensions. Al Baraka Bank of Algeria is trying to reflect this on the ground by participating in Al Baraka Program for Sustainability and Social Responsibility for the period 2016-2020.

Keywords: Islamic Banks, Sustainable Development, Islamic Financing formulas, Algeria, Al Baraka bank.

Jel Classification Codes: G21, G29, Q01.

1. مقدمة:

لقد اكتسب موضوع التنمية المستدامة اهتماما عالميا كبيرا من خلال ما توصل إليه تقرير برونديلاند " مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التابعة للأمم المتحدة سنة 1987، والذي أكد على ضرورة البحث عن طريق جديد للتنمية، بعد أن فشلت استراتيجيات التنمية الوضعية وما أسفرت عنه من استنزاف للموارد وتلويث للبيئة .

وبظهور البنوك الإسلامية تدعم القطاع المصرفي بمؤسسات تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وتسعى لتحقيق التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال صيغها التمويلية المتعددة والمتنوعة، والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تجعل الإنسان هدف الحياة وغايتها الأسمى.

وقد عرفت الجزائر أيضا ظهور البنوك الإسلامية في اقتصادها، والبدائية كانت ببنك البركة الجزائري، والذي يسعى لتحقيق متطلبات أفراد المجتمع بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية.

وفي هذا الإطار، نطرح الإشكالية التالية: ما مدى قدرة صيغ التمويل الإسلامي على تحقيق التنمية المستدامة؟ وهل استطاع بنك البركة الجزائري فعلا بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر؟

1.1. فرضية الدراسة: لمعالجة إشكالية الدراسة نطرح الفرضية التالية:

-تعد صيغ التمويل الإسلامي ظاهرة حقيقية مما يجعلها الأكثر كفاءة في تحقيق التنمية المستدامة.

2.1. أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة بمختلف أشكالها، والتي أصبحت هاجس كل دولة خصوصا الدول النامية، حيث تتميز البنوك الإسلامية بتعدد صيغها التمويلية، والتي يمكنها من خلالها تلبية مختلف الاحتياجات لإحداث تنمية شاملة، وذلك بتسليط الضوء على مدى قدرة بنك البركة الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، وتوضيح مختلف الصيغ المعتمدة من طرفه في ذلك.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- توضيح مفهوم التنمية المستدامة بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي؛

-دراسة الدور التنموي لكل صيغة من الصيغ التمويلية للبنوك الإسلامية؛

-توضيح دور بنك البركة في دعم التنمية المستدامة بالجزائر؛

-تقديم مقترحات تفعل دور البنوك الإسلامية في دفع عجلة التنمية وبالأخص في الجزائر.

4.1. منهج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي استنادا إلى طبيعة الموضوع، وذلك بتقسيم البحث إلى قسمين، الأول نظري يعتمد على المنهج الوصفي، والثاني تطبيقي يعتمد على المنهج التحليلي.

2. . الإطار العام للتنمية المستدامة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

1.2 عموميات عن التنمية المستدامة:

هناك العديد من التعاريف للتنمية المستدامة نذكر منها مايلي:

-البنك الدولي: "التنمية المستدامة هي تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن". (يوئلجة، 2012)؛

-**بيئيا:** تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.

-**تكنولوجيا:** هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والضارة بالأوزون.

انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن التنمية المستدامة ما هي إلا ظاهرة جيلية متكاملة، يتضمن فيها الجيل الحالي مع الأجيال المستقبلية بشكل يضمن حقوق الأجيال المقبلة في الموارد البيئية.

2.1.2. أبعاد التنمية المستدامة: تركز التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد: البعد الاقتصادي والبعد الإنساني والاجتماعي والبعد البيئي، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، لأنها جميعاً تتركز مبادئ التنمية المستدامة. والجدول الموالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها:

الجدول رقم 01: أبعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الإنساني والاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم كفاءة رأس المال إشباع الحاجات الأساسية العدالة الاقتصادية	المساواة في التوزيع إيصال الخدمات الاجتماعية (الصحة والتعليم) الحراك الاجتماعي المشاركة الشعبية التنوع الثقافي استدامة المؤسسات تكافؤ فرص العمل	النظم الإيكولوجية الطاقة التنوع البيولوجي الإنتاجية البيولوجية القدرة على التكيف

المصدر: محمد غنيم، 2008، ص 177.

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة الأساسية السالفة الذكر، فإن هناك من يضيف بعداً رابعاً يسعى بالبعد التكنولوجي (البعد الإداري والتقني)، ويهتم هذا البعد بالتحول إلى تكنولوجيات كفاءة ونظيفة تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وإعادة تدويرها.

وهناك محاولات من طرف بعض المختصين والباحثين في إدماج بعد خامس للتنمية المستدامة ألا وهو البعد الثقافي، وذلك بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي سنة 2005، إضافة إلى بعد سادس ويتمثل في البعد السياسي والذي يرمز إلى تطبيق الحكم الديمقراطي، مما يسمح بالعدالة في توزيع الموارد بين الأجيال والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية. (HCCI, 2006).

3.1.2. مؤشرات قياس التنمية المستدامة

هناك العديد من المحاولات من طرف الهيئات الدولية على غرار هيئة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الدولي والبنك الدولي، وذلك من أجل وضع مؤشرات تساعد في قياس وتقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي. وتطوّر هذه المؤشرات يستند على جملة من المتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية المترابطة فيما بينها وأي تغيير حاصل في أحد منها يطرأ على الآخر وينعكس بصورة أو بأخرى على باقي المتغيرات. (عثماني، 2014).

وبذلك يمكن تصنيف مؤشرات التنمية المستدامة إلى الفئات الموالية:

-المؤشرات الاقتصادية: وتعكس هذه المؤشرات تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة على الموارد الطبيعية ومن أهمها: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي المساعدات الدولية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة في بلد ما. (نوري، 2008).

-المؤشرات الاجتماعية: وتتمثل في معدلات البطالة، مؤشر الفقر، معدل النمو السكاني، معدل التعليم والوعي العام والتدريب، متوسط العمر المتوقع عند الولادة، عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية، مؤشر توزيع الدخل، مؤشر السكن والأمن الاجتماعي وغيرها من المؤشرات.

-المؤشرات البيئية: وتقوم هذه المؤشرات برصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية، ومن بين هذه المؤشرات فيمكن ذكر ما يلي: تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية، مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة، استخدام الأسمدة، مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي، الأراضي المصابة بالتصحر، مجموع السكان في المناطق الساحلية، حماية نوعية موارد المياه العذبة.

-المؤشرات التكنولوجية: وهي تركز على مؤشرات مركبة يمكن من خلالها إجراء المقارنة بين دول العالم من حيث المقدرة التكنولوجية، وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة خلال فترات زمنية معينة في تحسين وتطوير الإمكانيات التكنولوجية.

-المؤشرات السياسية: وهي تلك المؤشرات المتعلقة بمؤشرات قياس الحكم الرشيد، والذي يمكن التعبير عنها بالمستويات التي وصلت لها مبادئه وآلياته المتمثلة في درجة الثقافة، المشاركة والمساءلة، سيادة القانون، الاستقرار السياسي، محاربة الفساد وحرية الإعلام، اللامركزية واستقلالية السلطة القضائية، واحترام حقوق الإنسان.

2.2 التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي:

1.2.2. تعريف التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي:

إن الاقتصاد الإسلامي هو "ذلك العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الإنسان للموارد الاقتصادية النادرة لحاجات أفراد المجتمع الإسلامي الدينية والدنيوية تبعاً للمنهج الشرعي المحدد". (صوان، 2004).

وعليه يستند التصور الإسلامي للتنمية على أن استعمال المجتمع المسلم لوسائل شرعية، تحفظ مصلحة أفراد المجتمع الإسلامي. وبالتالي يمكن تعريف التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي على أنها عملية متعددة الأبعاد، تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من

جهة أخرى وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من المنظور الإسلامي الذي يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر، دون إهدار حق الأجيال اللاحقة .

2.2.2 أبعادها: تتجلى أبعاد التنمية المستدامة وفق المنظور الإسلامية من خلال العلاقة الثلاثية بين البعد الإيماني والبعد البيئي والبعد الأخلاقي.

-البعد الإيماني التعبدى: وهذا يحكم قواعد العلاقة بين الله والانسان، فعلاقة الانسان بربه لا يمكن أن تكون علاقة مادية بحتة.

-البعد البيئي: ويتجسد في العلاقة بين الانسان والطبيعة، حيث لا يبتعد البعد البيئي عن البعد الإيماني، فالعلاقة بين الإنسان والطبيعة هي علاقة متبادلة، الإنسان بحاجة للطبعة لتلبية رغباته والطبيعة بحاجة للإنسان لأنها تحتاج لمن ينظفها ولا يتلف خيراتها لتحافظ على توازنها.

-البعد الأخلاقي: ويتمثل في العلاقة التي تربط الانسان بغيره، فالانسان لا يستطيع إشباع حاجاته إلا من خلال أعمال الآخرين، فالإنتاج هو عملية اجتماعية بين الانسان والمجتمع، يحافظ الفرد من خلالها على التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية .

3.2.2 خصائصها: وتتميز التنمية من المنظور الإسلامي بالخصائص التالية:

-الشمول: أي شمول منهج التنمية للنواحي المادية والروحية لتحقيق المصلحة الفردية والعامّة معا.
-التوازن: وذلك بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، والتوازن بين القطاعات، وبين الأنشطة الاقتصادية.

-العدالة: تركز التنمية على مبدأ العدالة والحرية والمساواة والتكافل الاجتماعي، وفق آليات تضمن حقوق الفقير والغني على حد سواء من خلال آلية الزكاة والخراج والعشر والجزية.

-الكفاية: إذ يرى الاقتصاد الإسلامي أنه لا يوجد تناقض بين الموارد وكفاية الحاجيات وإنما المشكلة تكمن في انحراف سلوك الانسان نفسه وتصرفاته وانعدام إرادته الحضارية وفساد نظامه سواء من حيث ضعف الإنتاج أو سوء التوزيع ولذا جاءت ضرورة تنمية الإنتاج مع عدالة التوزيع.

-الإنسانية: باعث التنمية في الاقتصاد الإسلامي ليس الربح المادي كما في الرأسمالية، ولا الاستغلال الذي تمارسه السلطة المركزية كما في الإشتراكية، وإنما غايتها الإنسان أن يكون محررا وكراما يعمر الأرض ويحييها بالعمل الصالح.

4.2.2 دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة:

تعد البنوك الإسلامية أكثر قدرة وكفاءة على استثمار الموارد المتاحة في ظل استخدام مبدأ المشاركة لكفاءته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية، ويسمح بالمشاركة في اتخاذ

القرار وتحمل المسؤولية وبالتالي يدفع الجميع للمساهمة في النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع، وهو من أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى تنوع الصيغ التي تعمل وفقها البنوك الإسلامية والتي يمكنها تمويل المشاريع الضخمة والتي تحقق التنمية المستدامة. (دراجي، 2012).

ويتضح جليا دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي عن طريق قيامها بالأنشطة التالية: جمع الزكاة وتوزيعها على المستحقين، تقديم القرض الحسن، القيام بالأنشطة الاجتماعية المختلفة كمنح الإعانات والمساعدات للمساجد، الإسهام في برامج محو الأمية، مواجهة أزمة السكن، المشاركة في برامج حماية البيئة، إدارة الوقف، إضافة إلى مراعاة البعد الاجتماعي في التمويل من خلال إعطاء الأولوية للمشروعات الضرورية التي يحتاجها المجتمع، وتحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية كافة، وتهتم بتمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة، وتخصيص جزء من استثمارات في تمويل مشروعات ذات نفع اجتماعي؛

كما تساهم البنوك الإسلامية في تجسيد التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي، وذلك من خلال حماية الموارد التمويلية من التبيد في استخدامات لافائدة حقيقية منها والعمل على ترشيد استخدامها، وتوجيهها لحماية البيئة من التلوث والأضرار الأخرى عن طريق صيغ المزارعة والمساقاة.

أما من خلال البعد الاقتصادي، فيتضح دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق العديد من صيغها التمويلية كالمضاربة والمشاركة والإجارة، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

● **الدور التنموي لصيغة المضاربة:** تعتبر صيغة المضاربة أداة فاعلة في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مايلي:

- عدم اشتراط توفر المال عند العميل: وهو ما يتناسب تماما مع الحرفيين الصغار ذوي الخبرة ولا تتوفر لديهم الموارد المالية وذلك في إطار العمل ببرنامج التمويل البالغ الصغر، مما يساعد في التخفيض من معدلات البطالة.

- تعبئة المدخرات الصغيرة وتحويلها إلى استثمارات ضخمة: هناك نوع من السندات أو الصكوك التي تصدرها البنوك الإسلامية يطلق عليها "سندات المقارضة"، وهي تقوم على أساس المضاربة وعليه فهي أدوات استثمارية طويلة الأجل، وتمكن هذه السندات البنوك في حال كونها مضاربا من استقطاب الأموال اللازمة لإنشاء مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة، وهو ما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية في بلدانها. (محمد علي، 2001).

- التخصيص الأمثل للموارد المالية: ففي صيغة المضاربة سواء كان البنك الإسلامي مضاربا أو ربا للمال، فإنه سيعمل على اختيار وإدارة المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية في الحالة الأولى، وإجراء الدراسات

اللازمة وتقليل المخاطر واختيار أفضل المشاريع والمضاربين في الحالة الثانية، وهو بدوره ما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. (قسول، 2010).

وعلى الرغم من أن صيغة المضاربة هي من أهم وأنجح الصيغ المالية الإسلامية في تعبئة الموارد، إلا أن البنوك الإسلامية لم تتوسع فيها بشكل كبير خوفاً من مخاطر فقدان رأس المال.

• **الدور التنموي لصيغة المربحة:** لقد أفرز التطبيق العملي لهذه الصيغة، أنها لا تساهم في دفع عجلة التنمية، كون أن المربحات التي تقدمها البنوك الإسلامية هي في مجملها مربحات تجارية استهلاكية، كما أنها تقيد المؤسسات بزم تسديد الأقساط المستحقة الدفع للبنك، إضافة إلى أن هذه الصيغة لا يمكن تطبيقها إلا في توفير السلع العينية فقط. إلا أن كل هذا لا يمنع أن يكون لصيغة المربحة دوراً تنموياً، ويمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي:

- على الرغم من أن صيغة المربحة قد لا توفر التمويل للمشاريع الإنتاجية بطريقة مباشرة، لكنها تساهم في تشجيع الطلب على السلع - المبيعة غالباً بالتقسيط - مما يؤدي إلى زيادة الأرباح المحققة في المنشآت التي تنتج هذه السلع، فإذا كانت هذه المنشآت تعاني من طاقات عاطلة فسيتم استغلال هذه الطاقات، فيتحقق الاستخدام الكفء للموارد. أما إذا كانت هذه المنشآت تشتغل بأقصى طاقتها، فإن زيادة الطلب على إنتاجها سيجذب رؤوس أموال جديدة للاستثمار فيها - وفق الصيغ الأخرى كالمشاركة - من أجل توسيع الطاقة الإنتاجية، وعليه تكون المربحة قد ساهمت ولكن بصورة غير مباشرة في تمويل المشاريع الإنتاجية.

- أما فيما يتعلق بعدم ملائمة صيغة المربحة لتمويل رأس المال العامل كونها تقيد حرية المنشأة بزم محدد لتسديد الأقساط، فيمكن دحضه بإجراء مقارنة بسيطة بين تمويل رأس المال العامل عن طريق البنوك التقليدية وعن طريق المربحة، فالتمويل التقليدي هو أيضاً يستوجب أجلاً للدفع، بل والأمر من ذلك أنه في حالة العجز عن التسديد في التاريخ المحدد سيفرض على العميل دفع مبلغ إضافي كهامش تأخير، بينما لا يستطيع البنك الإسلامي مطالبته بدفع هذا المبلغ الإضافي.

- أما فيما يتعلق بأن المربحة تساهم فقط في توفير السلع العينية وهو ما يتعارض مع وظيفة رأس المال العامل والذي يوجه أساساً لمقابلة نفقات نقدية، فإنه وعند النظر إلى بعض القطاعات الإستراتيجية كالقطاع الزراعي أو العقاري، فإن أغلب متطلبات رأس المال العامل تتمثل في السلع وليس في النقدية، كالبنود والأسمدة ومواد البناء كالإسمنت وغيرها.

• **الدور التنموي لصيغة المشاركة:** تعتبر صيغة المشاركة من الأساليب الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في مجالي الاستثمار والتشغيل، إضافة إلى الحد من التضخم، فهي تعمل على

- محااربة الاكتناز بالدرجة الأولى والذي يؤثر سلبيًا على الاستثمار وبدوره على عملية التنمية المستدامة. ويمكن إبراز الدور التنموي لهذه الصيغة من خلال ما يلي:
- تساهم صيغة المشاركة في توسيع الاستثمار من خلال تخفيض تكاليف الاستثمار مما سيعمل على رفع القدرة الشرائية للمستهلكين. (مقداد، 2005).
- تتميز صيغة المشاركة أيضًا بتخطيها حاجز الضمانات والذي يعتبر عقبة أمام صغار المستثمرين في الحصول على التمويل، مما يساهم بشكل كبير في زيادة الدخل الوطني.
- تعمل صيغة المشاركة على تمويل رأس المال العامل مما يساعد في توفير السيولة اللازمة لحسن سير المشروع. (أبو غدة، 2006).
- تعمل صيغة المشاركة على توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات الحقيقية، وذلك لارتباط عملية التمويل بمساهمة البنك في المشروع عكس ما نجده في التمويل التقليدي.
- تساهم صيغة المشاركة في الحد من البطالة من خلال توفير التمويل اللازم لإقامة مشاريع تساعد على توظيف الطاقات العاطلة .

- **الدور التنموي لصيغة المزارعة:** تساهم صيغة المزارعة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنمية القطاع الزراعي خصوصًا، ويمكن تبين ذلك من خلال ما يلي:
- تحقيق الأمن الغذائي والاجتماعي إن دخول البنوك الإسلامية في عقود المزارعة سيعمل على تأمين الإحتياجات الغذائية في ظل العجز المتزايد في تلبية هذه الإحتياجات اعتمادًا على الإنتاج المحلي في معظم الدول الإسلامية؛ (الوادي، 2007).
- توفير مدخلات القطاع الصناعي من مواد أولية؛
- توظيف الطاقات العاطلة وتوجيههم نحو القطاع الزراعي، وهذا بمساعدتهم على تملك منافع الأراضي الزراعية من خلال توفير بعض المعدات اللازمة لاستصلاحها، وذلك ضمن ما يعرف ببرامج " الأرض لمن يخدمها". (أبو زيد، 2006).

- **الدور التنموي لصيغة السلم:** يمكن إبراز الدور التنموي لعقد السلم من خلال ما يلي:
- تمويل رأس المال الثابت للمؤسسات من خلال توفير الأصول الثابتة اللازمة لقيام المصانع؛
- تمويل رأس المال العامل فعقد السلم هو بمثابة ضمان لعدم توقف العمل وحلًا لمشكلة المصروفات الجارية التي تتطلبها دورات الإنتاج كدفع أجور العمال، إذ يقوم البنك الإسلامي بتوفير السيولة اللازمة مقابل جزء معلوم من الإنتاج يتسلمه في وقت لاحق متفق عليه.
- تمويل الحرفيين وصغار المنتجين إضافة إلى تخفيض تكاليف التمويل.

- تمويل قطاع الصادرات:

● الدور التنموي لصيغة الاستصناع: يمكن توضيح الدور الذي تقدمه صيغة الاستصناع في التنمية فيمايلي:

- تخفيض تكاليف المنتجات؛

- تنمية القطاعات الاستراتيجية للوطن، فعن طريق عقد الاستصناع يمكن النهوض بقطاع العقارات الذي يعتبر أفضل مجال تطبق فيه هذه الصيغة؛ (ناصر، 2006).

- محاربة البطالة: عادة ما يتطلب عقد الإستصناع استخدام مهارات معينة كالبنايين، بل ويتطلب في كثير من الأحيان استخدام أكثر من مهارة في نفس الوقت، مما يزيد من معدلات التشغيل ويخفض البطالة بين شرائح واسعة من المجتمع الإسلامي. (الوادي، 2007).

● الدور التنموي لصيغة الإجارة: يمكن لعقد الإجارة تحقيق التنمية من خلال ما يلي:

- تخفيض تكاليف الإستثمار وزيادة معدل العائد: يمكن للبنك الإسلامي أن يوفر للمؤسسات عن طريق عقد الإجارة المنتهية بالتمليك مختلف الأصول الثابتة كالآلات والمعدات، ويُمكِّنُها في المقابل من تخفيض جزء كبير من تكاليف الإنشاء، كون أن المؤسسة ليست مضطرة إلى تسديد أي قدر من قيمة هذه الأصول مسبقاً، وكذا تخفيض جزء كبير من تكاليف التجديد خاصة إذا كان معدل الإحلال التكنولوجي مرتفعاً في هذا النوع من الأصول. (الخصيري، 1999) وهذا في حال ما إذا كانت المنشأة في حاجة دائمة إلى هذه التجهيزات، أما إذا كان احتياجها لها مؤقتاً، فيمكن للبنك الإسلامي أن يوفرها لها عن طريق عقد الإجارة التشغيلية، فلا تضطر بذلك إلى تحمل النفقات المرتفعة لتملك هذه الأصول. ومن جهة أخرى فإن مصاريف التأمين على الأصول وصيانتها حسب عقد الإجارة الذي تستخدمه البنوك الإسلامية تقع على عاتق البنك الإسلامي باعتباره المالك لهذه الأصول (أبو سليمان، 2000)، مما يعني تكلفة أقل يتحملها المستأجر، على خلاف البنوك التقليدية التي تجعل كل هذه المصاريف على عاتق المستأجر.

- تخفيف العبء المالي على رأس المال العامل: تقدم الإجارة المنتهية بالتمليك تمويلاً كاملاً لقيمة الأصول الثابتة من آلات ومعدات وتوفر في نفس الوقت السيولة النقدية للعمليات المستأجر كونه لن يسدد قيمة الأصل دفعة واحدة، مما يخفف من العبء المالي على رأس المال العامل لديه. (طایل، 2006).

- تخطي حاجز الضمانات: تميزت صيغة الإجارة بتخطي حاجز الضمانات الذي يمثل في كثير من الأحيان عقبة في حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المعدات الحديثة التي ليس لها القدرة على شرائها بأموالها الخاصة، مما يتيح للبنوك الإسلامية تمويل هذا القطاع الهائل والفاعل في التنمية الإقتصادية.

- الحد من التضخم والبطالة: يتميز التمويل عن طريق الإجارة بأنه تمويل عيني يُمكن المستأجرين من الانتفاع بالمعدات اللازمة لمزاولة أنشطتهم، بدلا من تقديم التمويل النقدي لشراء هذه الأصول، مما يحد

من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الإقتصاد ويحد بالتالي من نسبة التضخم كما أنه يساهم في التخفيف من حدة البطالة.

3. مدى مساهمة البنوك الإسلامية الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة

بما أن التنمية المستدامة أصبحت مطلبا عالميا، فإن الجزائر بدورها تسعى أيضا لتجسيدها على أرض الواقع وذلك بتبني جملة من الاستراتيجيات، وهذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي، مع التركيز على الدور الذي يقوم به بنك البركة ومختلف الأساليب التي يستعملها في تحقيق التنمية المستدامة.

1.3.1.3 مجهودات الجزائر في تفعيل التنمية المستدامة

بما أن التنمية المستدامة أصبحت مطلبا عالميا، فإن الجزائر على غرار باقي الدول تسعى لتجسيد هذا المفهوم ضمن استراتيجياتها، إذ وضعت آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، فقد قامت بإنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني. ويمكن توضيح مجهودات الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي، إنطلاقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة بين 2001-2005، ثم البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة بين 2005-2009، بالإضافة إلى البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014، وأخيرا برنامج التنمية المستدامة للفترة الممتدة بين 2015-2019.

1.1.3.1 برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة بين 2001-2005

تمحور هذا البرنامج حول النشاطات الموجهة لدعم المؤسسات الإنتاجية ودعم الأنشطة الزراعية وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية. ففي إطار التنمية الفلاحية تم وفق هذا البرنامج مثلا تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة فيما يتعلق بالمواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية، مكافحة الفقر والتمهيش ومعالجة ديون الفلاحين، وقد تم تخصيص ما يفوق 65 مليار دينار جزائري لاحتواء هذا البرنامج. أما فيما يتعلق بالصيد والموارد المائية فإن هذا القطاع لم يحظ بالعناية اللازمة، إذ خصص له ما يقرب 10 مليار دينار جزائري. أما فيما يخص التنمية المحلية فقد خصص لها ما يقارب 115 مليار دج وذلك استجابة لاحتياجات المواطنين وتحسين نوعية الإطار المعيشي، من خلال إنجاز مشاريع البنى التحتية ومشاريع تنموية على مستوى الجماعات المحلية. في حين خصص غلاف مالي بمقدار 16 مليار دج من أجل التشغيل والحماية الاجتماعية، بما سمح بتجسيد 700.000 منصب شغل دائم، بالإضافة إلى تأطير سوق العمل. أما الخدمات العامة وتحسن الإطار المعيشي فقد حظيت بغلاف مالي فاق 210 مليار دج من أجل التهيئة العمرانية وإعادة إحياء الفضاءات الريفية والهضاب العليا

والوحدات. أما فيما يخص التنمية البشرية، فقد قدر الغلاف المالي المخصص له بـ 90 مليار دج والذي خصص لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والرياضة والثقافة.(زرنوح، 2006).

2.1.3 برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009

من أجل مواصلة الجهود المبذولة في البرنامج السابق، قامت الدولة بإعداد البرنامج التكميلي للفترة 2005-2009 والذي تضمن مايلي: تسوية مسألة العقار، تحسين إطار الاستثمار وترقيته، مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، عصرنة المنظومة المالية، ترميم الثروات الوطنية وتطويرها، النهوض بقطاع السياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري، الحفاظ على البيئة، النهوض بقطاع الموارد المائية، تبني سياسات طموحة لتهيئة الإقليم، إطلاق برنامج المليون سكن.(صاطوري، 2016).

وبذلك يمكن القول، أن هذا البرنامج قد رمى إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان في مختلف المجالات خاصة فيما يتعلق بالسكن والتعليم والتكوين، إلا أنه لم يتمكن من حل جميع المشاكل وإنما ساهم في تليقيص فجوة التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكمة منذ العشرية السوداء.

3.1.3 البرنامج الخماسي 2010-2014

وقد خصص هذا البرنامج لتوظيف المنشآت القاعدية التي تحققت في البرامج السابقة من خلال توفير غلاف مالي ضخم له، وذلك من أجل خلق الثروة ومناصب العمل لتحسين المستوى المعيشي للمواطن الجزائري، وقد شمل هذا البرنامج جانبين هما: (صالح، 2013).

-استكمال المشاريع الكبرى الجارية، والتي خصص لها غلاف مالي يقدر بـ 9700 مليار دج، وقد اتركز على قطاعات الطرق والمياه والسكة الحديدية؛

-إطلاق المشاريع الجديدة، والتي خصص لها ما قيمته 11500 دج وذلك بهدف تحسين أداء وتنافسية الاقتصاد الجزائري ورفع المستوى المعيشي للمواطن الجزائري.

4.1.3 برنامج النمو الجديد للفترة 2015-2019

وقد رصدت الدولة له نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة للخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالي ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق معدل نمو يقارب 7% مطلع سنة 2019، ومنح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء والكهرباء والغاز، وذلك من خلال العمل على إحداث نمو قوي للنتاج الداخلي الخام، تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات، استحداث مناصب شغل، مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة، منح عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين اليد العاملة المؤهلة؛، تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة،

ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة التكنولوجية ودعم المؤسسات الصغيرة، مكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية راقية، ترقية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. (أوكيل، 2016).

وهكذا فإن المرحلة الأولى من النموذج (2016-2019) ستتمحور حول بحث هذه السياسة التنموية الجديدة و ستميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة. أما المرحلة الثانية (2020-2025) فستكون مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني تليها مرحلة استقرار و توافق (2026-2030) يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية و تتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

2.3 دور بنك البركة الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة

1.2.3 تعريف بنك البركة الجزائري

تأسس بنك البركة الجزائري في 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض رقم 10-90 الصادر في 14 أفريل 1990 تبعا للإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر، ويعتبر بنك البركة أول بنك إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر، وقد أنشئ بنك البركة الجزائري برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 500000 سهم بقيمة 1000 دينار جزائري للسهم، يشترك فيه مناصفة كل من:

♦ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 50%؛

♦ شركة دلة البركة القابضة الدولية (السعودية) بنسبة 50%.

ثم رفع رأس المال الاجتماعي لبنك البركة الجزائري في نهاية السداسي الأول من سنة 2009 إلى 10 ملايين دينار جزائري وأصبح مقسما كالآتي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 44%، وشركة دلة البركة القابضة الدولية (السعودية) بنسبة 56%.

يملك البنك عدة وكالات على مستوى التراب الوطني موزعة على كبرى ولايات الجزائر، حيث بلغ عدد فروعه 30 فرعاً مع نهاية سنة 2016، والمقر الرئيسي للبنك بالجزائر العاصمة.

2.2.3 الصبيغ التمويلية لبنك البركة الجزائري

للأسف أن بنك البركة الجزائري لا يقدم قوائم مالية توضح التمويلات والموارد حسب الصبيغ التمويلية، هذا ما يدفعنا إلى عرض أهم هذه الصبيغ وكيفية تطبيقها من قبل البنك من خلال مايلي:

✓ **صبيغة المراجعة:** تعد المراجعة من أهم الصبيغ التمويلية التي يعتمد عليها بنك البركة الجزائري في تقديم مختلف خدماته المصرفية وذلك لما تتمتع به من قبول عند المتعاملين وكونها الأكثر أماناً للبنك،

ويعرف البنك صيغة المراجعة على أنها " عملية البيع بثمان الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع".

✓ **صيغة المشاركة:** تعتبر صيغة المشاركة من أقل الصيغ المعتمدة في بنك البركة الجزائري، وذلك نظرا للمخاطر الكبيرة التي ترافقها عند تطبيقها، وفي حالة اعتمادها فإن البنك يكون حذرا لأقصى درجة ويطلب ضمانات كبيرة لتغطية مخاطرها. وقد عرف بنك البركة الجزائري المشاركة على أنها: " أن يشارك المصرف في تمويل مشروع بصفة مستمرة، ويقبض دوريات حصة من الأرباح بصفته مساهم صاحب المشروع".

✓ **صيغة المضاربة:** تعد المضاربة من أساليب التمويل في بنك البركة الجزائري، وهو يعرفها على أنها: " طريقة خاصة للمشاركة التي يقدم من خلالها البنك رأس المال، والعميل أو المضارب المهارة، وتوزع الأرباح المحققة بتكامل هذين العاملين بين البنك وشريكه بنسب متفق عليها، غير أنه يتحمل البنك وحده الخسارة في حدود الأموال المقدمة". ويتم تطبيق صيغة المضاربة من طرف البنك بنفس طريقة تطبيق عملية المشاركة مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الأوجه الخاصة، فتوزيع الأرباح لا يكون إلا بعد التسديد الفعلي لرأس مال المضاربة، كما يمكن إبرام عقد مضاربة جماعية مع أكثر من شريك.

✓ **صيغة الاستصناع:** يشبه الاستصناع عقد المقاوله وذلك كما تضمنته المادة 549 من القانون المدني الجزائري، وتعتبر هذه الصيغة من أهم طرق التمويل المعتمدة من طرف بنك البركة الجزائري، ويتم تطبيق هذه الصيغة وفق الحالتين التاليتين: تمويل إنجاز منقول أو عقار بطلب من العميل وأيضا من البنك أو تمويل إنجاز مشروع في إطار صفقة عمومية.

✓ **صيغة السلم:** ويعرفه بنك البركة الجزائري كما يلي: " السلم هو عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع، ويتدخل البنك بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا".

3.2.3 مجهودات بنك البركة الجزائري لتحقيق التنمية المستدامة

يبدل بنك البركة الجزائري مجهودات كبيرة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ودعم مختلف القطاعات، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

-بنك البركة الجزائري وتحقيق التنمية الاقتصادية: وفي سبيل ذلك قام البنك بمايلي:

-في إطار جهود البنك لتحقيق التنمية في الجزائر سنة 2016 فقد عقد اتفاقية تمويل مشترك بقيمة 2 مليار دينار جزائري مع بنك التنمية المحلية لتطوير 25000 هكتار للإنتاج الزراعي. (التقرير المالي السنوي لمجموعة البركة، 2016).

-يعتزم البنك إنشاء شركة الصناديق الاستثمارية لتمويل الأعمال الصغيرة والمتوسطة وذلك بالشراكة مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، إضافة إلى إنشاء شركة خدمات تكنولوجيا المعلومات والمشاركة في إنشاء مستشفى رئيسي جديد في الجزائر العاصمة. (التقرير المالي السنوي لمجموعة البركة، 2015).

-يشارك بنك البركة الجزائري في برنامج البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والذي يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تعمل فيها المجموعة ومنها الجزائر، فعلى سبيل المثال فقد رمى البرنامج إلى خلق ما مقداره 680 فرصة عمل في الجزائر سنة 2016 وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات البطالة.

-وفي إطار جهود بنك البركة الجزائري لدعم الفرص الاقتصادية، قام البنك بتوفير التمويل بالمربحة والقرض الحسن لعدد من الأنشطة وفق الشريعة الإسلامية، وشمل ذلك نطاقا واسعا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في المجالات المختلفة وذلك وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: برنامج بنك البركة الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية.

السنوات	القطاعات	المبالغ (ألف دولار أمريكي)
2012	الزراعة والتشجير وصيد السمك	206
	التجارة	181
	الخدمات	414
	الإنتاج	140
	الصناعة	279
	الإجمالي	1220
2013	الصناعات التقليدية	85
	التجارة	127
	الخدمات	42
	الإنتاج	10
	الإجمالي	264
2014	الصناعات التقليدية	13
	التجارة	21
	الخدمات	58
	الإنتاج	31
	الإجمالي	123
2015	قطاع الإنتاج	28
	التمويل الشخصي والاستهلاكي	7
	المجموع	35

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

-بنك البركة الجزائري والتنمية الاجتماعية: فقد أولى بنك البركة الجزائر أهمية كبيرة لأنشطة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية خلال الفترة 2016-2020، وذلك من أجل خلق فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية.

ويظهر ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: أهداف بنك البركة الجزائرية للتنمية المستدامة 2016-2020 (*دولار أمريكي)

أهداف بنك البركة	أهداف 05 سنوات	أهداف 2016	المنجز منها	المنجز من أهداف 05 سنوات (%)	المنجز من أهداف 2016 (%)
خلق فرص عمل	3400	680	لم يتم قياسها	0	0
تمويل التعليم*	22.000.000	4.400.000	353.000	1.6	8.0
التبرع للتعليم*	93.000	18.600	113.000	121	608
تمويل الرعاية الصحية*	11.000.000	2.200.000	14.228	0	1
التبرع للرعاية الصحية*	930.000	186.000	371.000	40	199
مبادرات أخرى*	3.639.000	727.800	10.060	0.28	1.38
المجموع*	37.662.000	7.532.400	861.288	2	11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لبرنامج المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة لمجموعة البركة المصرفية سنة 2016.

كما شارك بنك البركة الجزائر في برنامج البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال البرنامج الخيري، وبرنامج البركة للقرض الحسن والفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية سنة 2017، وقد تضمنت المشاركة في هذا البرنامج تقديم تمويل تبلغ قيمته 722 ألف دولار أمريكي.

ويظهر ذلك جليا من خلال ما يلي:

الجدول رقم 04: البرنامج الخيري والفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية لبنك البركة الجزائرية

سنة 2017 (ألف دولار أمريكي)

القيمة	اسم البرنامج
722	البرنامج الخيري 2017
439	التعليم
-	مشاريع تنمية المجتمع
102	الرعاية الصحية

07	السكن الاجتماعي
1	التدريب المهني
172	المجتمعات ذات التحديات الاقتصادية
4.921	برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية 2017
-	مشاريع تنمية المجتمع
4.921	الرعاية الصحية
5.836	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لبرنامج المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة لمجموعة البركة المصرفية سنة 2017.

من خلال الجدول السابق، يتضح أن بنك البركة الجزائري يسعى لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فقد بلغت تمويلاته في هذا الشأن ما يقارب 5836 ألف دولار أمريكي لا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية وتقديم الفرص الاقتصادية، والذي يمكن القول أنه يمكن أن يساعد في تحقيق الاستدامة في الجزائر.

4. خاتمة:

من خلال دراستنا لمدى كفاءة صبيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: النتائج

✓ تعد البنوك الإسلامية الأكثر قدرة على تحقيق التنمية مقارنة بغيرها من البنوك التقليدية، وذلك لاعتمادها على قيام مشاريع حقيقية من خلال الصبيغ التمويلية المختلفة المستخدمة فيها وليس مجرد الإقراض والاقتراض كما هو الحال في البنوك الأخرى؛

✓ إن صبيغ التمويل الإسلامية متنوعة وتتميز بالمرونة العالية في تلبية مختلف الاحتياجات التمويلية؛
✓ على الرغم من تنوع وتعدد صبيغ التمويل الإسلامية إلا أن البنوك الإسلامية لا تطبقها كلها ولم تتوسع في استخدامها، فبعض الصبيغ كالمزارعة و المساقاة والمضاربة لم تطبق لحد الآن أو طبقت بشكل محدود للغاية في بعض البنوك؛

✓ يبذل بنك البركة الجزائري مجهودات جيدة سعياً منه لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؛

✓ لازال هناك بعض الغموض ونقص الشفافية والإفصاح لدى البنوك الجزائرية، وهذا ما لمسناه من التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري من خلال عدم الإفصاح عن مختلف صيغ التمويل المعتمدة من قبل البنك؛

ثانيا: الاقتراحات

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة تقترح الباحثة مايلي:

✓ على البنوك الإسلامية التوسع أكثر في صيغها خاصة المضاربة وصيغ التمويل الزراعي وذلك من أجل مساهمة فعالة أكثر في دفع عجلة التنمية المستدامة؛

✓ ضرورة التعاون بين البنوك الإسلامية بين الدول الإسلامية لإنشاء المشروعات الاستثمارية المشتركة مما يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول؛

✓ يستلزم على بنك البركة الجزائري المزيد من الشفافية والوضوح في الإفصاح عن صيغ التمويل المعتمدة من طرفه، مما يساعد أكثر في تقييم سياساته التنموية التي يرمي إليها؛

✓ ضرورة تفعيل سوق رأس مال إسلامي في الجزائر يتم عمل البنوك الإسلامية الجزائرية من أجل التنوع أكثر في طرح منتجاتها للاكتتاب مما يعمل على تعبئة أكبر للموارد المالية وتوسيع نطاق الاستثمار وعليه تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعدها الاقتصادي؛

✓ على السلطة الجزائرية أن تدمج البنوك الإسلامية في الجزائر بما فيها بنك البركة الجزائري في إعداد وتنفيذ خططها للتنمية المستدامة بكل أبعادها حتى يكون هناك تكامل وتنسيق أكثر في رسم الأهداف التنموية وتحقيقها بشكل فعال.

5. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

1. أحمد محمد علي، دور البنك الإسلامية في مجال التنمية، المعهد الإسلامي للبحوث، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2001، ص 13
2. بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 17..

3. سليمان ناصر: علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظلّ المتغيرات الدولية الحديثة، ط1، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص 176.
4. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2000، ص 79.
5. محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ص 55.
6. محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 19.
7. محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية؛ الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2007، ص 205.
8. مصطفى كمال السيد طليل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 209.

• المقالات:

1. أحسين عثمان، المرجعية الحقيقية للتنمية المستدامة بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي -دلائل وحقائق-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2014، ص 397.
2. الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 305.
3. عايدة مصطفاوي، تكريس مبدأ التنمية المستدامة في الحماية القانونية للبيئة في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد 18، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جانفي 2018، ص 363.
4. عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 35، العدد 01، جانفي 2008، ص 177.
5. محمد إبراهيم مقداد وسالم عبد الله حلس: دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، المجلد 13، العدد 01، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، جانفي 2005، ص 245.
6. منير نوري، أجهزة الإعلام التنموي ودورها في حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة والدراسات العلمية، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ديسمبر 2008، ص 7.

7. نايل ممدوح أبو زيد: استثمار الأموال في القرآن الكريم والسنة النبوية؛ مفهومه؛ مجالاته؛ سبل حمايته، المجلد 22، العدد 01، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2006، ص 507.

• المداخلات:

1. بونلجة عبد الناصر وبورحلة ميلود، دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي (التجربة المغربية)، بحث مقدم للملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص 224.

2. السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم للملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، 20-21 نوفمبر 2012، ص 12.

3. عبد الستار أبو غدة (رئيس الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية وعضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي): المصرفية الإسلامية؛ خصائصها وآلياتها وتطويرها، بحث مقدم للمؤتمر الأول لمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، 13-14 مارس 2006، ص: 18.

4. ناجية صالحى وفتيحة مخناش، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014، بحث مقدم للملتقى الدوليك تقييم آثار البرامج العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، يومي 11 و12 مارس 2013، ص 15.

• الأطروحات:

1. أمين قسول، الدور التنموي للبنك الإسلامي في ظل رقابة بنك مركزي تقليدي- دراسة تطبيقية حول بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2010، ص 28.

2. حميدة أوكيل، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2015-2016، ص 296.

3. زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006، ص 177.

• التقارير:

1. التقرير المالي السنوي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2016، ص 23.

2. التقرير المالي السنوي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2015، ص 29.

3. Haut conseil de la coopération internationale, développement durable et solidarité international: enjeux bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord, Paris, France, Juin 2006, p 15